

دور مجلس الإدارة في تعزيز حوكمة شركات المساهمة

The role of the board of directors in strengthening the governance of joint stock companies

رباج سعيدة (*)

جامعة باتنة 1، الجزائر

saida.rebbadj@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2024-11-16 تاريخ القبول للنشر: 2025-01-02

ملخص:

تعد حوكمة الشركات المساهمة من الموضوعات المهمة في عصرنا الحاضر، وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجلس الإدارة وتعزيز الرقابة الداخلية، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح، وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على نظام حوكمة الشركات خاصة شركات المساهمة ودور مجلس الإدارة في تعزيز هذا النظام لتحقيق الأداء المالي للشركة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الشركات، مجلس الإدارة، الرقابة، الشفافية.

Abstract:

The governance of Joint-Stock Companies is one of the important topics in our time, and the governance systems and laws in the world focus on reducing the use of administrative authority in other than the interests of shareholders and works to activate the performance of the board of directors and strengthen internal control, follow-up the implementation of strategies and determine the roles and powers of both shareholders, the board of directors and stakeholders, and this study aims to shed light on the governance system of Joint-Stock Companies and the role of board of directors in enhancing this system to achieve the financial performance of the company.

key words: Governance, Companies, Board of directors, Surveillance, Transparency.

مقدمة:

خلال السنوات الماضية إنهارت شركات عملاقة كانت مسيطرة ومحتكرة السوق تماما، ودول كثيرة تراجع اقتصادها بالرغم من أنه فيها كل الموارد، وشبه إجماع أن السبب الرئيسي هو عدم تطبيق قواعد الحوكمة.

مصطلح الحوكمة هو لفظ إنجليزي **governance** وتم تعريبه فظهرت الكثير من المصطلحات المختلفة في اللغة العربية، حتى سنة 2003 قام مجمع اللغة العربية الذي يضم علماء من اللغة العربية وانتقوا مصطلح الحوكمة على أنه هو المصطلح المقصود والصحيح، إذ ظهر هذا المفهوم على عدة مراحل وكلها مرتبطة بأزمات أولها كانت سنة 1990، وبعدها الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية العالمية في 2008.

حوكمة الشركات هي عبارة عن الإجراءات والقواعد التي تنظم العلاقة بين كل أطراف الشركة من تنفيذية ورقابية بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، من خلال وضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرار بشفافية وعدالة، هذه الرقابة يجب أن تكون متوازنة وفعالة وعادلة لتحقيق مصالح كل الأطراف.

حتى تضمن الشركة النجاح والإستمرارية يجب أن تتعرف على قواعد الحوكمة وكيفية تطبيقها وتعتبر هذه المسألة بمثابة رحلة طويلة ومستمرة وليست مجرد قرار يتم اتخاذه في إجتماعات مجلس الإدارة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للأطر التنظيمية والظوابط الداخلية لهياكل مجالس الإدارة، وتوضيح العلاقة الحيوية بين حوكمة الشركات المساهمة والأداء المالي، تعزيز الإفصاح والشفافية من خلال تزويد المساهمين بالمعلومات اللازمة من أجل الإطلاع على المركز المالي الحقيقي للشركة، والتدقيق الداخلي على العمليات المالية والمحاسبية وإعلام المساهمين بها.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم معلومات تفصيلية حول حوكمة شركات المساهمة التي تركز عليها معظم بلدان العالم لاسيما بعد الأزمات المالية العالمية التي تعرضت لها اقتصاديات الدول، فلا توجد شركة ناجحة تستغنى عن حوكمة الشركات، ومنه سوف نحاول تسليط الضوء على الإطار القانوني والنظري لحوكمة الشركات، ويتفرع على هذا الهدف عدة أهداف نذكر منها:

- التطرق إلى هيكل وهيئات حوكمة شركات المساهمة،
- توضيح نظام عمل ومسؤوليات الإدارة التنفيذية،

-توضيح قواعد ومبادئ حوكمة شركات المساهمة.

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة حول تفعيل دور مجلس الإدارة في شركة المساهمة وكيف يتم العمل بقواعد حوكمة الشركات، لذا فإن سؤال الدراسة الرئيسي يتمحور حول:

ما هو دور مجلس الإدارة في شركة المساهمة في تعزيز الشفافية وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ؟.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة ارتأينا الاعتماد على المنهج التحليلي، من خلال التطرق إلى عدة مسائل بالدراسة وتحليلها لإيجاد الحلول الناجحة لها.

التقسيم العام للدراسة:

يتم تناول هذا الموضوع وفقا للتقسيم الآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة شركات المساهمة.

المبحث الثاني: هيكل وهيئات حوكمة شركات المساهمة.

المبحث الأول: الإطار النظري لحوكمة شركات المساهمة

تشير حوكمة الشركات إلى الممارسات والنظم والعمليات التي يتم من خلالها توجيه وإدارة الشركة، تهدف الحوكمة في جوهرها إلى تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المختلفين مع ضمان نجاح الشركة واستدامتها على المدى البعيد، وتوفير إطار لاتخاذ قرارات سليمة وإدارة المخاطر والسلوك الأخلاقي هو الترجمة الحقيقية للحوكمة الفعالة.

تشتمل الحوكمة على السلطات، الشفافية، المساءلة والرقابة، وهي مبنية على مجموعة من المبادئ والمعايير، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم حوكمة الشركات في المطلب الأول، ثم نوضح مبادئ وأهداف الحوكمة في الشركات من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

الحوكمة هي أسلوب ممارسة الحكم الرشيد، وهي مجموعة من الأنظمة والروابط التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصلحة.

تحقق مجموعة من المبادئ مثل العدل والمساواة، وتهدف إلى حث المدراء على اتخاذ القرارات الأخلاقية بناء على التشريعات الرسمية والقوانين لتحقيق كفاءة الأداء، وتعمل على تحسين واستدامة الشركات وضمان عدم الفشل، وبالتالي المساهمة في زيادة تنميات اقتصاديات الدول.

سوف نتطرق في الفرع الأول إلى تعريف حوكمة الشركات، وفي الفرع الثاني نوضح أسباب ظهور حوكمة الشركات.

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

مصطلح الحوكمة في اللغة له عدة معاني، فهو تعريب للمصطلح الانجليزي Corporate Governance، أما في الإصطلاح فقد أصدرت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تعريف شامل مفاده أن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء (خالد، 2020-2021، ص 18-19).

من خلال هذا نستنتج أن الحوكمة تشمل التوجيه السليم وتحديد أهداف الشركة والرقابة على الأداء، وبالتالي فهي رقابة بالإضافة إلى الإدارة التي تسبق الرقابة.

يعرفها معهد المراجعين الداخليين IIA بأنها تلك العمليات التي من خلالها يتم الإشراف على الإدارة ومراقبتها والتأكد من إنجاز الأهداف (كرار، 2022، ص 40).

أما المشرع الجزائري فقد عرف الحوكمة من خلال ميثاق الحكم الراشد الذي صدر سنة 2009، حيث اعتبر الحوكمة بأنها مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين أوضاع المؤسسات عن طريق تطبيق المبادئ العامة للحوكمة (أسماء، 2018-2019، ص 38).

بالمجمل تدور أبرز التعريفات حول الحوكمة بأنها تهدف الى تنظيم العلاقة أو إحداث توازن بين مصالح كل من أعضاء مجلس الإدارة ومصالح المساهمين والأطراف الأخرى كأصحاب المصلحة (stakeholders) وهم أفراد أو كيانات لهم مصلحة مباشرة في عمليات الشركة وقراراتها ونتائجها وتشمل المساهمين وهم الأفراد أو الكيانات الذين يملكون أسهما في الشركة ومصالحهم الرئيسية هو النجاح المالي للشركة من خلال تحقيق الأرباح وزيادة رأس المال، فهم من ينتخبون مجلس الإدارة ويصوتون على القرارات المهمة في الشركة، بالإضافة إلى الجهات الدائنة مثل البنوك والمؤسسات المالية التي تسعى على الحفاظ على صحة الشركة المالية وقدرتها على سداد القروض، علما أن تأثيرهم ليس كبير على الشركة ماعدا الشروط التي يمكن فرضها كجهة دائنة، دون أن ننسى العملاء فرضاهم يؤثر مباشرة على سمعة الشركة ومواردها.

الفرع الثاني: أسباب ظهور الحوكمة

كانت المشاريع عبارة عن صناعات يدوية بسيطة أو مشاريع تجارية صغيرة، لكن بعد الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر بدأت تظهر المشاريع والمصانع العملاقة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وهنا لا بد من وجود عدة شركاء فمن منهم يتولى إدارة المشروع، وهل

البقية يوافقونه على سياسته في إدارة المشروع، هنا ظهرت نظرية جديدة تسمى بنظرية الوكالة والتي تعني الفصل بين الملكية والإدارة، أي ليس من الضروري أن المالك هو الذي يدير أو تولى الإدارة.

لذا وفقا لهذه النظرية يتم إختيار أناس يتولون إدارة المشروع تحت إسم مجلس الإدارة ليجتمع المساهمين بأعضاء مجلس الإدارة لكي يطلعوا على مدى نجاحهم في التسيير والإدارة.

لكن يظهر مشكل آخر وهو أن بعض أعضاء مجلس الإدارة يقومون بتصرفات قد تضع الشركة في أزمات مالية بسبب ضعف في آليات الرقابة، لذا كان لابد من وضع قوانين لتحمي الشركة وأصحاب المصالح والمساهمين، وهذه القوانين هي التي تعرف باسم حوكمة الشركات.

تاريخ تطور حوكمة الشركات يعكس جملة من التغيرات التي طرأت على مفهوم الإدارة والرقابة في الشركات، ففي بداية حوكمة الشركات كانت تتمحور حول التنظيم الداخلي للشركات وتهتم بتحديد مهام مجلس الإدارة ودوره في اتخاذ القرارات.

ففي بداية الستينات و السبعينات تم التركيز على الأداء المالي وتحقيق المنفعة والربح للمساهمين، أي تحسين العوائد المالية غير أن مفاهيم الشفافية وحماية حقوق المساهمين تنال اهتماما كبيرا، لذا في بداية التسعينات بدأت المبادرات في تعزيز حوكمة الشركة من خلال تعزيز الشفافية والعمل على خلق توازن بين أصحاب المصالح.

ثم تحولت فكرة حوكمة الشركات إلى مفهوم عالمي وأصبحت تطبق على نطاق واسع، ومنه فإن حوكمة الشركات هي تحول من نمط بسيط إلى نمط جديد يهدف إلى تطوير عمل الشركات وتحسين علاقتها مع العملاء وعلى مستوى الاقتصاد.

ومن بين أسباب انتشار حوكمة الشركات هو الحاجة إلى تفعيل دور الجهات الرقابية من خلال وضع تشريعات ولوائح، لذا أصبحت الشركات ملزمة بتطبيق الحوكمة، بالإضافة إلى إنتشار ظاهرة الفساد وتعارض المصالح خاصة وأن صغار المساهمين كانوا ليس لهم أي سلطة في مجلس الإدارة غير أن اللوائح أعطتهم القوة من خلال حق التصويت، حق حضور اجتماعات الجمعيات،

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف تطبيق الحوكمة في الشركات

تماشيا مع التوجهات الرامية لتحقيق الإستدامة المؤسسية التي تضمن إستمرار الشركات في تقديم خدماتها وتحقيق أهدافها، لا بد من التأكد من تطبيق وتجسيد منظومة الحوكمة في الشركات خاصة شركات المساهمة.

تعتمد الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي يجب أن تكون موجودة ضمن كل شركة حتى يمكن القول أنها تطبق الحوكمة، علماً أنه لكل مبدأ له مفهومه الخاص به، ويتعين على الشركات الإلتزام بها لتمكين من تحقيق أهداف منظومة الحوكمة.

لذا سوف نتطرق إلى مبادئ حوكمة الشركات في الفرع الأول، ثم نتطرق إلى أهداف حوكمة الشركات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

تعتمد حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تمثل الإطار الذي يجب على الشركات اتباعه لتعزيز الثقة والمساءلة والنمو المستدام:

-المساءلة: يجب أن تكون الشركات مسؤولة عن قراراتها، وهذا يتضمن تقديم معلومات دقيقة وصحيحة للمساهمين ولأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تحمل المسؤولية الناتجة عن هذه القرارات.

-العدالة: يجب على حوكمة الشركات أن تضمن العدالة بين المساهمين والعملاء من خلال المعاملة العادلة للمساهمين، واتخاذ القرارات بطريقة شفافة، وتوزيع الفوائد بشكل عادل.

-الشفافية: هي الركيزة الأساسية لتجسيد حوكمة الشركات، وتحقق هذه الشفافية من خلال الإفصاح عن المعلومات المالية الحقيقية عن طريق التقارير المالية (دلال، 2017، ص 179).

- حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات المالية الصحيحة: فالبنك من حقه أن يحصل على معلومات عن سيولة الشركة ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة غير متلاعب فيها.

-توفير المعلومات اللازمة والضرورية للعملاء التي يجب أن يطلعوا عليها وكيف يتم نشرها ومن المخول بنشرها.

-تعزيز دور الرقابة التي يقوم بها محافظ الحسابات بالإضافة إلى توفير الاستقلالية لمدقق الحسابات.

-الاستقلالية: تتطلب حوكمة الشركات اتخاذ القرارات بطريقة مستقلة عن طريق إصدار قرارات غير متحيزة مما يساعد على التقليل من تضارب المصالح (محمد، 2019، ص 51).

-الفعالية: يجب أن تكون حوكمة الشركات فعالة في تحقيق أهدافها، وهذا يتطلب تقييم دوري للهياكل والعمليات لضمان توافقها مع أهداف الشركة الاستراتيجية.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

-رفع مستوى الإفصاح والشفافية: يتم تعزيز فكرة الشفافية عن طريق الإفصاح عن المعلومات التي توضح المركز المالي الحقيقي للشركة، والإطلاع على مختلف الوثائق والمعلومات التي تشرح وضع الشركة المالي بشكل دقيق ومنظم (عدنان، 2007، ص 32).

-تحسين كفاءة عمليات صنع القرار، عن طريق مساعدة المدراء في تنفيذ مهامهم الإدارية بطريقة سليمة (صافي، 2018، ص 55).

-تفعيل الرقابة لمكافحة الفساد بأنواعه سواء المالي أو الإداري من خلال إعمال نظام المساءلة (محمد، 2023، ص 647).

- حماية حقوق الأقلية من حملة الأسهم فجميع المساهمين يجب أن يتمتعوا بحقوقهم التي يضمنها القانون (ربا، 2018، ص 126-127).

فمجلس إدارة الشركة ملزم بتوفير المعلومات الكاملة عن وضع الشركة المالي، كما يحق لهم الحصول على نصيبهم من صافي الأرباح، ويحق لهم ممارسة حقهم في التصويت من خلال حضورهم أو عن طريق توكيل شخص آخر، ويحق لهم مناقشة الأعمال المدرجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة ومدقق الحسابات، بالإضافة إلى إمكانية الطعن في قرارات الجمعيات المساهمين العامة،... وغيرها من الحقوق الكثيرة التي كفلها القانون.

تكتسب الحوكمة أهمية بالغة نظرا إلى دورها في تسيير الشركة فهي التي تنظم العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة عن طريق تحديد حقوق والتزامات كل منهما، مما يخلق الثقة بينهما (طالب، 2020، ص 98).

المبحث الثاني: هيكل وهيئات حوكمة الشركات المساهمة

تعتبر نظرية الوكالة إحدى النظريات التي ساهمت في تعزيز فكرة حوكمة الشركات، ففي السابق كان مالك الشركة هو الذي يديرها وهو الذي يتخذ القرارات، لكن مع ظهور الثورات الصناعية أدت الحاجة إلى ظهور فكرة المدراء التنفيذيين المتخصصين لكي يقوموا بإدارة الأعمال، وهذا يعني أنه لا بد من الفصل بين فكرة الملكية وبين عملية الإدارة والرقابة، فالمساهمين وأصحاب المصالح يحتاجون إلى مدراء يقومون بإدارة الشركة باحترافية، لكن قد يحصل تضارب في المصالح بين المدراء وبين أصحاب رأس المال، ومن هنا ظهرت أهمية وجود رقابة يقوم بها مجلس الإدارة على المدراء التنفيذيين وفق خطة وإجراءات أو وفق تقارير مالية مستقلة وهذا ما يسمى بالحوكمة.

لذا لا بد من التطرق والتعرف على هيئات حوكمة الشركات لاسيما شركة المساهمة في المطلب الأول، ثم التطرق إلى مهام ودور مجلس الإدارة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في المطلب الثاني

المطلب الأول: التنظيم الهيكلي لهيئات حوكمة الشركات المساهمة

حوكمة شركة المساهمة هي الأنظمة التي من خلالها تؤمن الشركة إدارة سليمة وهذه الأنظمة تطال كل من المساهمين، المدراء.

إذ تسعى الحوكمة لتحديد مهام ومسؤوليات الإدارة ووضع ضوابط تمنع إساءة استعمال الصلاحيات، تأمين مشاركة المساهمين في بلورة خطة الشركة ومناقشة نتائج الشركة من خلال الجمعية العمومية، تشجيع المساءلة والمحاسبة على مجلس الإدارة.

تشمل هيئات حوكمة الشركات مايلي: المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، وسوف نتطرق إلى كل هذه الجهات بالتفصيل الموجز من خلال الفرع الأول الذي نتطرق فيه إلى مجلس الإدارة ولجانه، ثم في الفرع الثاني الذي نخصصه لتناول الجمعية العمومية للمساهمين.

الفرع الأول: مجلس الإدارة ولجانه

الهيكل التنظيمية في شركة المساهمة تلعب دورا أساسيا في تنظيم أنشطة وعمليات الشركة، ويجب على الهيكل التنظيمي أن يخدم استراتيجية الشركة في المستقبل، فالهيكل التنظيمي غير مرتبط بالأشخاص والأسماء، بل مرتبط بالمناصب والمواقع الاستراتيجية.

-مجلس الإدارة: يتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يتم إنتخابهم من قبل الجمعية العمومية للمساهمين (المادة 611 من القانون التجاري)، ويجب على أعضائه إمتلاك أسهم الضمان التي على الأقل تمثل عشرين بالمئة من رأس مال الشركة، كضمان لأعمال الإدارة (المادة 619 من القانون التجاري)، وعادة ما يكون هناك أعضاء يملكون الخبرة في مجال الأعمال ويملكون خلفية عن المسائل المالية وإدارة المخاطر، فهم يملكون كل السلطات التي تمكنهم من تسيير الشركة والقيام بجميع الأعمال سواء كانت من أعمال الإدارة أو من أعمال التصرف(عبد الرحمان، 2001، ص 77).

نظام حوكمة الشركات يحدد كيفية تشكيل مجلس الإدارة، وعدد أعضائه، وشروط اكتساب العضوية، وضمانات العضوية، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في القسم المتضمن إدارة شركة المساهمة وتسييرها من المادة 610 إلى غاية المادة 641 من القانون التجاري.

-المدير التنفيذي: هو المدير الأعلى للشركة ويقوم بعمل تخطيط وتنظيم جميع الأمور التي تتعلق بإدارة الشركة، يساهم في تحديد سياسة الشركة ويراجع التقارير الخاصة بإدارة الشركة ويضع الحلول لها، ويشرف على شؤون الموظفين، يملك المدير التنفيذي العديد من المهام أهمها المشاركة في وضع الأهداف الأساسية للشركة، الإنابة عن المدير العام في حالة خلو المنصب كالمرض مثلا،

يراجع ويدقق البرامج والميزانيات والتأكد منها قبل اعتمادها، كما يشارك في تقديم النصائح والمشورة من خلال حضور الاجتماعات

-لجان مجلس الإدارة: يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجان للمساعدة في مراقبة المهام الرئيسية، وتقدم هذه اللجان ملاحظات وتوصيات.

تختلف هذه اللجان من شركة لأخرى (Christiane Jodoin, 2011, p12-13) ومع ذلك هناك لجان شائعة، نذكر منها:

- لجنة التدقيق والمراجعة: لضمان نزاهة القوائم المالية يجب على مجلس الإدارة أن يلعب دورا رئيسيا في أنظمة الرقابة داخل الشركة، وهنا تسهم لجنة التدقيق في مراجعة وتدقيق القوائم المالية من خلال تقييم السياسات المالية وتعيين ومراجعة نتائج المراجعين الخارجيين والتأكد من مصداقية المعلومات المالية (بن قراش، 2018، ص 50).

فلجنة التدقيق منبثقة من مجلس الإدارة وتلعب دورا أساسيا اتجاه مجلس الإدارة فهي تتأكد من جودة التقارير المالية المقدمة للمجلس، وتتأكد من صحة الأرقام الواردة فيها، أي أن هذه المعلومات الواردة في هذه التقارير كاملة غير ناقصة، وإلا فإن لجنة التدقيق لم تقم بدورها، كما تتحقق من التقرير المتعلق بإدارة المخاطر، ثم تتأكد من قضايا الإلتزام بالقوانين وترفع تقرير بخصوصها لمجلس الإدارة.

لجنة التدقيق يمكنها أن تطلع على التقارير الخارجية كتقرير مديرية الضرائب مثلا ويمكنها أن ترفع بصده إجراء تحقيق.

تلتزم لجنة التدقيق بإعداد تقرير سنوي حول أدائها تقدمه لمجلس الإدارة (محمود، 2022، ص 40 ومايليها).

- لجنة الحوكمة: تقوم بمراقبة مدى اعتماد مبادئ الحوكمة وكيفية تطبيقها وما إذا كانت الأساليب المعمول بها موافقة للأطر القانونية والتنظيمية السارية، والشركة يجب أن تفصح عن حوكمتها أي هل هي ملتزمة بالحوكمة، فهنا لجنة الحوكمة تقوم بإعداد ميثاق للحوكمة وتقدم تقرير سنوي عن حوكمة الشركة الذي يجب أن يبين التفاصيل المتعلقة بعضوية وتشكيلة مجلس الإدارة، يوضح الحالات التي تضمنت تعارض المصالح وكيف كان قرار المجلس، يبين ملكية الأسهم، يفصح عن المعاملات الجوهرية التي صادق عليها المجلس، كما يتم الإفصاح عن المكافآت المقررة لأعضاء مجلس الإدارة،

كما يتم التطرق إلى اللجان المعتمدة فتوضح لجنة الحوكمة عن طريق تقرير يتناول مدى حضور أعضاءها للاجتماعات، مدى التزامهم بالحضور، أهم قرارات هذه اللجان خلال السنة.

- لجنة المكافآت: تتشكل من أعضاء تختص بوضع افتراحات سياسات المكافآت، وتضع معايير تقييم الأداء الإداري، وتبحث عن مدى فعالية هذا المدير في الإدارة وعن حقيقة المهام الموكلة إليه وعن مدى استحقاقه لهذه المكافأة، وتشرف على تطبيق هذه السياسة، وتقوم بتقرير دوري حول اعتماد هذه المكافآت، وتراجع هذه السياسات إما بالزيادة أو بإيقافها (وجدي، 2007، ص 576).

- لجنة الترشيحات: تقوم هذه اللجنة بإعداد سياسات الترشيح لمجلس الإدارة وتقوم بجلب أعضاء جدد لمجلس الإدارة الذين يملكون الخبرة اللازمة والصفات التي تلي حاجات المجلس المستقبلية، تحدد المؤهلات اللازمة لجلب المترشح، تقيم أدائه وتضع المعايير التي يجب أن تتوفر في المترشح لعضوية مجلس الإدارة مع مراعاة الشروط التي يتطلبها القانون.

تتحقق من توافر الشروط التي وضعها مسبقا في المترشح لعضوية المجلس، وتقوم بإعداد مراجعة سنوية لمدى استمرارية توفر هذه الشروط وتقدم تقرير للمجلس بهذا الخصوص.

تدرس مدى احتياجات أعضاء المجلس للخضوع لدورات تدريبية أو تكوينية لتحسين أو الزيادة في كفاءاتهم.

- لجنة إدارة المخاطر: تلعب دورا في مراقبة مستوى المخاطر داخل الشركة، من خلال تحديد وتخفيف المخاطر التي تهدد الشركة، مثل مخاطر السوق، مخاطر حماية البيانات، وجميع أنواع المخاطر التي من شأنها التأثير على استدامة ونشاط الشركة.

الفرع الثاني: الجمعية العمومية للمساهمين

تعتبر الجمعية العمومية للمساهمين هي الجهة العليا في الشركة وتتكون من جميع المساهمين الذين الذين يملكون أسهما في الشركة وتجتمع الجمعية العمومية بشكل دوري لمناقشة واتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة، توزيع الأرباح، اعتماد الميزانية، الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، مراجعة أداء مجلس الإدارة، والعديد من الصلاحيات التي يجب عدم الإعتداء عليها من قبل مجلس الإدارة فلكل صلاحياته واختصاصاته (عماد، 2008، ص 854).

المطلب الثاني: مهام مجلس الإدارة ودوره في تفعيل حوكمة شركات المساهمة

يعتبر مجلس الإدارة العنصر الأساسي لتجسيد منظومة حوكمة الشركات لاسيما في شركة المساهمة، نظرا لأنه يتمتع بصلاحيات واسعة للقيام بمختلف الأعمال التي تخدم غرض الشركة وتساهم في تحقيق أهدافها، فمجلس الإدارة ملزم بالتقيد بقواعد الحوكمة من أجل الإنفتاح وجعل كل شيء قابل للتحقيق والرؤية السليمة، وبهذا يمكن للمساهمين مساءلة الإدارة

التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومساءلة مجلس الإدارة أمام المساهمين بمقتضى القانون وأيضا رفع حس المسؤولية لدى أعضاء مجلس الإدارة.

وهذا ما سوف نبينه في الفرع الأول من خلال التطرق إلى مهام مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركة، ثم التطرق إلى المسؤولية الناتجة عن عدم تطبيق مبادئ الحوكمة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مهام مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركة

العقد التأسيسي للشركة هو الذي يحدد صلاحيات مجلس الإدارة من الجانب المالي أو سواء فيما يخص الجانب القانوني، ميزة شركات المساهمة أن مجلس الإدارة يتخذ القرارات بالأغلبية حتى لو كانت هناك معارضة من بعض المساهمين، ويعتبر حلقة الوصل بين المساهمين والإدارة التنفيذية، يكلف مجلس الإدارة بتنفيذ العديد من المهام أهمها:

- وضع السياسات والأهداف التي تدير عليها الشركة مع إحترام القيود الواردة في عقدها التأسيسي، أو في النظام الداخلي، (تركي، 2016، ص 213).

- توجيه الشركة والسيطرة على حوكمتها،

- الرقابة على أداء وتقييم الإدارة التنفيذية،

- حماية مصالح الشركة، وحماية حقوق المساهمين، (يحي، 2012، ص 187).

- اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

الفرع الثاني: مسؤولية مجلس الإدارة عن عدم تطبيق حوكمة الشركات

يعتبر مجلس الإدارة من أهم العناصر الأساسية في شركة المساهمة، يعمل على تحقيق مصالح جميع المساهمين وتعزيز أدوارهم، فهم يديرون الشؤون الإدارية للشركة مقابل مسؤولية يمكن أن تؤدي بهم إلى العقوبات الجزائية، فقد تكون المحاسبة حقوقية بمعنى دفع مبالغ مالية أو قد تصل إلى العقوبات الجنائية كإخفاء معلومات، تضارب المصالح وتحقيق المصالح الشخصية، كتابة تغريدات كاذبة عن الشركة، التغيب عن اجتماعات المجلس بدون عذر، عدم الإفصاح عن معلومات مهمة، انتهاكات للبيانات الشخصية للعملاء، المخالفات المالية ...

لذا فإن مجلس الإدارة مسؤول عن كل ما يجري داخل شركة المساهمة على الرغم من مشاركة الجمعية العامة في التصويت ولكن من ضمن التصويت هو إبراء الذمة نهاية كل سنة، لذا فإن مجالس الإدارة التنفيذية يجب أن يحرصوا على متابعة المسائل وأن توقيعهم صحيح وفق الأطر القانونية المعمول بها.

طبقا للقاعدة العامة أن المسؤولية تقع على الشركة مادام أعضاء المجلس بذلوا عناية الرجل العادي، ورغم ذلك حصلت خسارة فلا تترتب عليهم مسؤولية مدنية بل تتحملها الشركة لأن مجلس الإدارة يلتزم ببذل العناية اللازمة.

ولكن خروجاً عن القاعدة العامة بعض التشريعات تلزم أعضاء مجلس الإدارة أن يمتلكوا أسهم غير قابلة للتداول فإذا أوقع الشركة في خسارة بشكل متعمد فإن هذه الخسارة تقع على أسهمهم. الأصل أن المسؤولية تضامنية يتحملها المجلس بكل أعضائه، لكن يمكن للعضو أن يتملص من المسؤولية التضامنية إذا أبدى اعتراض على القرار المخالف وتم إثبات ذلك في محضر.

كما تسقط المسؤولية عن عضو مجلس الإدارة إذا لم يحضر الاجتماع بعذر مقبول بسبب السفر أو المرض، لكن الغياب بغير سبب لا يعفيه من المسؤولية التضامنية لأنه قصر في أداء واجباته وهي عدم حضور المجلس.

أما الامتناع عن التصويت لا يعفي من الوقوع في المسؤولية التضامنية، بينما لو أبدى ملاحظات على القرار ثم صوت للقرار فهذا أيضاً لا يعفيه من المسؤولية.

لذلك يجب على أعضاء مجلس الإدارة معرفة الإطار القانوني والنظام الداخلي الذي تنص عليه الشركة.

وهنا تأتي الحوكمة حتى تحمي أعضاء مجلس الإدارة من جهة وتحمي المساهمين من جهة أخرى تجنباً لأعلى الأقل للتقليل من وقوع الكوارث التي قد تنتج بسبب السلطة المطلقة، وفي هذه الإطار نص المشرع الجزائري على مختلف المخالفات التي يرتكبها مجلس الإدارة وهو بصدد إدارة وتسيير الشركة من خلال المواد من 811 إلى غاية 813 من القانون التجاري.

خاتمة:

حوكمة الشركات هي نظام يهدف إلى توجيه إدارة الشركات ومراقبتها من أجل ضمان التوازن بين أصحاب المصالح المختلفين، فهي أداة لتعزيز الشفافية ومبدأ المساءلة في إدارة الشركة، كما تشمل حوكمة الشركات ضرورة المساواة بين المساهمين.

حوكمة الشركات هي الآلية التي تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين فيها وتعني الإستعانة بكل القوانين للوصول لإدارة حكيمة للشركة، بمعنى القدرة على تأسيس شركة بطريقة منظمة ذات رقابة خاضعة لكافة أساليب الرقابة المالية والإدارية.

حوكمة الشركات تولد الثقة في التعامل بين الشركات وتوفر المزيد من فرص النمو والازدهار، وخاصة فيما يخص شركات المساهمة التي تتطلب الشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار، إلى

جانب مسألة المساءلة التي يخضع لها المدراء بشأن اتخاذ القرارات والمعلومات التي يفصحون عنها للمساهمين، بالإضافة إلى الحماية التي يقدمونها لصغار المساهمين.

وتتضمن أيضا حوكمة شركات المساهمة التقيد بكل القوانين والأنظمة المعمول بها دون أن ننسى مسألة الرقابة على قرارات مجلس الإدارة.

تجب الإشارة إلى أن النجاح في تطبيق حوكمة الشركات يتطلب مراعاة توجهات النصوص القانونية وتغيرها، كما تحتاج الحوكمة إلى ضرورة التواصل مع المساهمين من أجل بناء الثقة، مع تزايد التطور التكنولوجي يتعين على مجلس الإدارة مراعاة التحول الرقمي وفهم أمن المعلومات من لتجنب الهجمات السبرانية.

يجب على الشركات خلق توازن بين الأداء المالي و بين الإستدامة البيئية والإجتماعية، من جهة أخرى لابد من تعزيز إستقلالية مجلس الإدارة عن طريق خلق تنوع في تشكيلة المجلس من حيث الكفاءة والخبرة.

إن تطبيق حوكمة الشركات من طرف مجلس الإدارة يتطلب أعضاء ذو خبرة في مجال إدارة الأعمال إلى جانب الكفاءة العلمية وتمتعهم بسلوك أخلاقي يضمن تطبيق مبادئ الحوكمة.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- حاطوم، وجدي سلمان، (2007)، دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية.
- السيد رمضان، عماد محمد أمين، (2008)، حماية المساهم في شركة المساهمة، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر.
- حمدان، تركي مصلح، (2016)، الوسيط في النظام القانوني لمجالس إدارة الشركات المساهمة العامة، دراسة مقارنة، دارالخليج للنشر والتوزيع، عمان.
- قرمان، عبد الرحمان السيد، (2001)، مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمديرين عن ديون الشركة المفلسة، دار النهضة العربية، القاهرة.

-Christiane Jodoin, Robert Yalden,(2011), Rôle et responsabilités des administrateurs de sociétés privées au Québec, Osler, Hoskin & Harcourt S.E.N.C.R.L./s.r.l., olser.com.

الأطروحات:

- لحمر، خالد، (2020-2021)، دور مبادئ حوكمة الشركات في حماية المساهمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس.

المقالات:

- كرار محمد حسن محمد، (2022)، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات، (دراسة ميدانية على مجموعة شركات جياذ الصناعية- السودان)، المجلة الجزائرية للدراسات والمحاسبية والمالية، المجلد 8، (العدد 1)، ص 35-51.

- محمود جودت قهيا، منتصر حمدان، (2022)، دور لجان التدقيق في تحسين أداء الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد السادس، (العدد 9)، ص 35-65.

- يعي سعيدي، لخضر أوصيف، (2012)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، (العدد 5)، ص 181-208.

- طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، (2020)، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد الرابع، (العدد الثاني)، ص 93-110.

- صافي أحمد، صفيج صادق، بن زيدان ياسين، آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر، (2018)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، (العدد 3)، ص 49-60.

- محمد لمين علون، (2019)، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من الشركات بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، (العدد 8)، ص 48-68.

- دلال العابدي، (2017)، دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وانعكاسها على السوق المالي، مجلة دفاتر اقتصادية، (العدد 8)، ص 171-187.

- بن قراش محمد نور الدين، صحراوي بن شيحة، (2018)، مجلس الإدارة وإسهاماته لحوكمة فعالة للشركات - دراسة نظرية تحليلية- مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 5، (العدد 1)، ص 31-55.

الدراسات:

- ماجد بصول، ربا، (2018)، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، دراسة تحليلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص 126-127.

المحاضرات:

- كردوسي أسماء، (2018-2019)، مطبوعة بعنوان محاضرات في حوكمة الشركات، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة.

- عدنان بن حيدر بن درويش، (2007)، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية.

مواقع الانترنت:

- محمد زرقون، جميلة العمري، أم السعد جوهرة بليلة، أهمية الحوكمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ص 643-657، تاريخ الإطلاع 01 جوان 2024، على الساعة 12:56، متوفر على الموقع:

<http://espace.univ-ouargla.dz>.